الفصل 31
كاساندرا الأمريكية

لم يكن مُفترَضًا أن أُبعث بعد الموت، كان يُفترَض أن أعرف أنَّني قد هزمت، لكنَّ الواضح أنَّهم لم يفهموني جيدًا؛ فلا وزارة العدل، ولا قادة الحزب الجمهوري عرفوا شخصيتي وقدرتي على التحمُّل والصمود.

لقد حطَّموني إلى حدٍّ ما، وشوهوا سمعتي، وتركوا في روحي جروحًا غائرةً سأحملها ردحًا من الزمن. وبالرغم من هذا كله، فقد قررت أن أقاوم حتى النهاية بعدما شفيت من صدمة السجن، وسأقاتل هذه المرَّة بجنون، وما جعلني أشعر بثقة كبيرة هو أنَّني لم أكن وحيدةً بعدما نجح صديقي فيلدز وسارة فيلان والمُدونون الآخرون ومحطات الإذاعة الخاصة في كسر جدار الصمت.

عندما استأنفت معركتي للمطالبة بمحاكمتي سألني أحد المذيعين بعد سماعه قصتي ومعاناتي: إذن، أخبريني يا سوزان ليندار، ما الذي أبقاك حيةً حتى الآن؟

كان جوابي: لقد رفضت أن أموت إلى أن يُقدِّموني إلى المحاكمة، وإذا ظلوا يماطلون فربما أعيش إلى الأبد.

وهكذا عادت قضيتي إلى اجتذاب اهتمام الناس من جديد، وصارت حديث الساعة كما لو أنَّ ثورةً من نوع ما تجتاح البلاد، شعرت أنَّني مثل طائر الفينيق الذي ينهض من بين الرماد.

من بين الأصوات كلها التي تميزت في عالم الصحافة الجديدة، كان مايكل كولينز أكثرهم تأثيرًا [582]؛ فهو الذي استطاع تغيير مجرى قضيتي بصورة كاملة.

كان القاضي موكاسي قد تقاعد يوم إطلاق سراحي، ثم رُشِّح لمنصب النائب العام، وقد نشر كولين سلسلة من المقالات عن تاريخ موكاسي في مهنة القضاء، وأشار إلى آخر حكم أصدره قبل تقاعده وأنقذني من التخدير القسري، ومما قاله كولينز إنَّ موكاسي أثبت أنَّه نصير للمستضعفين، وأعرب عن أمله بأن يكون من المدافعين الأشداء عن الحريات الفردية خلافًا لسلفه ألبيرتو غونزاليس.

بعد نشر هذه المقالات اتصلت به عن طريق ناشر الموقع الإخباري، ثم التقينا في مطعم لبناني، وكان متلهفًا لمعرفة حقيقة ما جرى. لقد أجرى معي ثلاث مقابلات طويلة، وكان مهتمًّا بمعرفة تاريخي في الوساطة السرية، بدءًا بمحاكمة لوكيربي، كان كولينز أول صحفي يطلب رؤية الرسائل التي بعثتها إلى آندرو كارد، وقد ذهل لعدم وجود دليل يدينني.

سماني كولنيز (كاساندرا الأمريكية)؛ لتنبؤاتي المُزلزِلة بخصوص نتائج الحرب على العراق [583]، وعدم امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وبروز إيران، وظهور الحركات الإسلامية المتشددة، إضافةً إلى تأثيراتها في سوق المال والطبقة المتوسطة، وانتشار المقاومة المسلحة، وكراهية الشعب العراقي للولايات المتحدة بسبب ويلات الحرب والعقوبات.

ومثل كاساندرا، فقد تعرَّضت لعداء القيادات التي لم ترغب في سماع الحقيقة. عندما أصبحت لدى كولينز رؤية شاملة للقضية بمجملها أدرك فورًا وجود عملية تستر [584]، وقال إنَّ وزارة العدل كانت تحمي الإدارة الجمهورية من السقوط.

كانت قد مرَّت حتى الآن ثلاث سنوات ونصف على اتهامي، فضلًا عن قضائي سنة في السجن.

وفجأةً، أخذت الحقائق ترى النور بعد نشر كولينز هذه المقابلات في (400) موقع إخباري بشبكة (الإنترنت)، وأثبتت الكلمة أنَّها أمضى من السيف عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الديمقراطية والحرية [585].

ومع اشتداد حمى حملة الرئاسة بدأ الشعب الأمريكي يطرح أسئلة صعبة، لكنَّ قادة الحزب الجمهوري لم يستسلموا بسهولة، وزادوا من تهديداتهم وإهاناتهم لي، واستخدموا ويكيبديا لنشر دعايتهم المضادة؛ حتى إنَّهم اتهموني بالتجسس.

لكن هذا كله لم يخفني، فأنا أُؤمن أنَّ قيمة الشخص تقاس بحجم معسكر أعدائه. وقد شمل معسكر أعدائي ديك تشيني، وجون ماكين، وآندرو كارد، وجو آشكروفت، وكولين باول، وألبيرتو غونزاليس.

صحيح أنَّهم كانوا أقوياء وأنا ضعيفة، لكنَّ هذا لا يعني أنَّهم على حق، يضاف إلى ذلك أنَّ البيت الأبيض كان مشاركًا في المعركة، وكان منظمو حملة جون ماكين – عدوي اللدود– حريصين على إبقائي صامتة.

لسوء الطالع أنَّ التهديدات بإعادتي إلى السجن تزايدت مع تصاعد المنافسة بين ماكين وباراك أوباما في حملة الانتخابات الرئاسية.

وقد هددتني هيئة خدمات ما قبل المحاكمة مرَّات عدَّة بإلغاء كفالتي؛ لأنَّني أخذت بنصيحة المحامي، واتصلت بهم لتجنب المواجهة بيننا [586]. وقد سجلت المكالمة لحماية نفسي [587].

كان ذلك التهديد غير أخلاقي؛ لأنَّني لست مجرمةً سابقةً انتهكت شروط إطلاق سراحها بكفالة، وقد مضت ثلاث سنوات ونصف وأنا أطالب بحقوقي في إجراء محاكمة، وخضعت سنة أخرى للملاحظة في عيادة الاستشارات النفسانية التي قالت إنَّني لا أعاني شيئًا [588].

لقد واصلت مع المحامي المطالبة بعقد المحاكمة لنتمكن من تنفيذ التهم، وإجبار المدعي العام على الإقرار بإخفاء حقيقة هويتي عمدًا، ثم المطالبة بسجنه.

كنت أمازح أصدقائي بالقول إنَّ على القاضي أن يجبر أوكالاهان على دفع كفالة قدرها نصف مليون دولار لإجباره على قبول عقد المحاكمة؛ لأنَّه هو الذي كان يتملص منها، أما أنا فكنت مستعدةً لها [589].

لحُسن طالعي أنَّ استطلاعات الرأي أخذت تشير إلى تراجع مرشح الحزب الجمهوري في سباق حملة انتخابات الرئاسة، وهذا أعطاني فرصة للحديث في الإذاعات عن الحقائق

المتعلقة بالعراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، وعن ضعف سياسة الجمهوريين في مكافحة الإرهاب.

أبلغتني وزارة العدل أنَّها لن تتسامح مع هذا الوضع؛ لذلك جرت محاولات لإلغاء كفالتي وإعادتي إلى سجن كارسويل [590]، والغريب في الأمر أنَّ هيئة خدمات ما قبل المحاكمة لم تتحقق من الدكتورة بيرتون قبل إبلاغ القاضية بريسكا بالحادث المزعوم، وقد استدعوني على عجل لحضور جلسة طارئة، وطالبوا بإعادتي إلى سجن كارسويل في تلك الليلة، لكنَّ شوغنيزي واجههم، وأثبت كذبهم [591]، إلا أنَّ ذلك لم يمنعهم من إخراج شيء آخر من سلَّة خدعهم القذرة.

حدث ذلك في شهر ديسمبر عام 2007م عندما أُجبرت على الحضور إلى المحكمة في غياب شوغنيزي، وبحضور المحامي السابق سام تالكين للنظر في موضوع إلغاء كفالتي [592]. كان ذلك بعد دفع رسوم المحاماة ليتولى شوغنيزي قضيتي، وكانت المحكمة على اطلاع تام بذلك، وقد عُقدت المحكمة في يوم لم يتمكن فيه شوغنيزي من السفر إلى نيويورك، ورفضت المحكمة تأجيل الجلسة إلى الغد. في تلك الجلسة استغل تالكين الفرصة ليقوم بمحاولة أخيرة للطعن في كفايتي العقلية، وقال إنَّه يوافق على كل ما يود أوكالاهان أن يفعله بي، وإنَّه لن يعلن أنَّني أَهْلٌ قانونيًّا للمثول أمام القضاء إلا إذا قال أوكالاهان ذلك [593].

والأسوأ من ذلك أنَّ تالكين طالب بإخضاعي لتقييم نفساني مدَّة ثلاثة أيام لقاء عدم إعادتي إلى سجن كارسويل؛ لأنَّني طعنت في استنتاجات انعدام الأهلية القانونية [594]، لقد طالب بذلك بالرغم من آخر تقرير يُؤكِّد سلامة قواي العقلية [595].

كان واضحًا أنَّ تالكين يحاول أن يلحق بي أكبر قدر من الأذى بعدما علم أنَّ شوغنيزي سيتخذ اتجاهًا مختلفًا عن اتجاهه [596]، لكنَّ شوغنيزي نجح في إفشال طلب تالكين، وذهب إلى خطوة أبعد من ذلك عندما طلب رأي متخصصين من جامعة جورج تاون، وجامعة جورج واشنطن، ومعهد واشنطن للطب النفسي، وقد أكد هؤلاء أنَّ التقييم يمكن أن يُعمَل في العيادات الخارجية، ولذلك رفضوا إدخالي المستشفى [597]؛ وبدلًا من ذلك، اتفق شوغنيزي مع الدكتور ريتشارد باتنر (الطبيب النفساني المعروف) على إجراء التقييم في عيادته في واشنطن، لكنَّ موقف تالكين مثَّل صدمةً لي؛ ما اضطرني إلى إبلاغ المحكمة أنَّه لا يُمثِّلني، وأنَّ المحامي

شوغنيزي لم يستطع الحضور لارتباطات سابقة [598]، وما أنقذني من هذا التهديد الحقيقي هو أنَّ شوغنيزي هدد المحكمة بأنَّها إذا أمرت بحبسي فسيرفع القضية إلى محكمة الاستئناف [599].

لقد كانت قضيتي سلسلةً من الأكاذيب القانونية، وقد نجحوا في إطالة أمدها بسبب قانون الباتريوت، وعدم وجود محامٍ مستعد للقتال من أجلي، وقد نجح هذا القانون في تغيير معادلة القوة في قاعة المحكمة، فانعدمت الشفافية، مما يُؤسِّس لمرحلة من الدكتاتورية في الولايات المتحدة.

وبالرغم من هذه الانتكاسات، فقد استمر الصحفيون والمذيعون المخلصون في الدفاع عن قضيتي، وتذكير القراء والمستمعين باحتمال إعادتي إلى السجن في أي لحظة، وهم لم يكونوا يبالغون في ذلك؛ لأنَّ الوضع ساء كثيرًا، حتى إنَّ الشرطة اتصلت بالمحامي شوغنيزي قبل أسبوعين من انتخابات نوفمبر لتخبره إنَّ احتمال القبض عليَّ لا يزال قائمًا، وقد رافق تلك التهديدات إجرائي مزيدًا من المقابلات الإذاعية للحديث عن حقائق هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والحرب على الإرهاب.

لا بُدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ شوغنيزي ظل يساندني بقوة، ولم يأمرني بالتراجع، وكان يطلب إليَّ أن أواصل المقاومة، وبقوة. هنا أخذ المعسكر الآخر يواجه مأزقًا. صحيح أنَّ المؤيدين للحزب الجمهوري في وزارة العدل استطاعوا منع محاكمتي معتمدين على أسس سخيفة، إلا أنَّهم لن يستطيعوا منعي من إثبات براءتي.

لقد تمثل مأزقهم في تأدية جون ماكين دورًا قياديًّا في لجنتي التحقيقات الخاصة بالعراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، وقد ضم التقريران اللذان صدرا عن اللجنتين معلومات غير دقيقة، قدَّمها إلى الشعب الأمريكي بوصفه المتحدث الرسمي باسم اللجنتين؛ ولو أنَّ ماكين نجح في انتخابات الرئاسة لكنت حاربت من أجل عزله في أول يوم يصل فيه البيت الأبيض.

لقد استطاع الجمهوريون إخفاء الكثير من الحقائق عن الشعب الأمريكي، مثل التحذيرات الاستخباراتية الاستباقية عن هجمات مشابهة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، التي كانت دقيقةً من حيث الطريقة، والهدف، والتوقيت.

بعض الأخطاء يمكن غفرانها في النظام الديمقراطي، لكنَّ السماح بقتل آلاف المواطنين الأمريكيين، من أجل تبرير شن حرب غير ضرورية على دولة بريئة، يُعَد جريمة رهيبة لا تغتفر، ولا يزال معظم الأمريكيين غير مقتنعين بأنَّهم هم الذين فعلوا بنا هذا كله، ولكنَّ هذه هي الحقيقة.

كان المحيطون بجون ماكين يدركون أنَّ كشف الحقيقة في مرحلة الانتخابات سيؤدي إلى انهيار أكاذيب حملته بخصوص الأمن القومي، وهذا يُفسِّر سبب محاولة وزارة العدل إعادتي إلى السجن كلما رفعت صوتي، ولم يتوقف الهجوم عليَّ إلا بعد فوز باراك أوباما بالرئاسة؛ فعندما خسر ماكين توقفت الهجمات جميعها المُوجَّهة إليَّ.

منحنا هذا التطور زخمًا وقوةً إضافيةً، وكان شوغنيزي وتوم ماتنغلي مستعدينِ لما قد يحدث بعد ذلك. وقد دفعت صديقتي كارين أندرسون رسوم المحاماة من مدخراتها.

ومما يُؤسَف له أنَّ صديقي فيلدز كان يعاني مرضًا غامضًا، ثم تَبيَّن أنَّه مصاب بالسرطان، وقد أخذ بعد خروجي من السجن يشعر بالإعياء، ثم توفي في شهر إبريل عام 2008م، بعد يومين من موافقة المحكمة على عقد جلسة الاستماع التي قاتلنا من أجلها بقوة، ودُفن في مقبرة آرلينغتون الوطنية، تاركًا وراءه تاريخًا لجندي قضى حياته في الدفاع عن حريات الأمريكيين العاديين؛ فلولاه ما عرف أحد بمأساتي في سجن كارسويل، وما يحزنني أكثر أنَّه لم يعش ليرى النتائج.

أصبح كل شيء جاهزًا عندما بدأنا الهجوم المضاد على وزارة العدل، لكنَّ عاملًا جديدًا انضم إلى جبهة المواجهة، هو أنَّ قضيتي أصبحت الموضوع الرئيس في الصحافة الجديدة؛ ما ضمن أنَّ وزارة العدل لن تستطيع الاستمرار في تضليلها للشعب الأمريكي، أما شوغنيزي فنقل المعركة مباشرةً إلى ساحة المدعي العام، وكان مستعدًّا لهذه المعركة كما ينبغي لمقاتل محترف.